

دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية

د. داليا عادل رمضان الزياي

مدرس الاقتصاد
كلية التجارة - جامعة عين شمس
جمهورية مصر العربية

الملخص

قامت الباحثة بدراسة دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية - دراسة ميدانية، وتناول البحث المحاور التالية: التطور التاريخي والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، وواقع التمكين الاقتصادي في مصر، وواقع الهجرة غير الشرعية في مصر وأسبابها، وأساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية في مصر، وتم إجراء دراسة ميدانية على أفراد لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية وكان إجمالي عدد مفردات العينة الفعلية للشباب 260 مفردة. وتم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التالية معاملة الاتساق الداخلي ومعامل ألفا كرونباخ والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية الاستدلالية التالية تحليل التباين أحادي الاتجاه ومعامل الارتباط بيرسون وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة للنتائج التالية وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية، وعدم وجود إختلافات جوهرية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)، كما توصلت الدراسة إلى وجود إختلافات جوهرية لبُعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، الأمية، البطالة، الفقر، الهجرة غير الشرعية.

المقدمة

الهجرة غير الشرعية هي الطريقة التي يسلكها بعض الأشخاص للسفر من بلد لآخر بشكل غير قانوني، ومن أهم الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة غير الشرعية هي الدوافع الاقتصادية والتي تتلخص في البطالة وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، وفي المقابل التطلع إلى العائد المجزى في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المرتفعة والتقدير ومستوى المعيشة الأفضل.

مشكلة البحث

يواجه التمكين الاقتصادي مجموعة من التحديات تؤثر على التنمية وتساهم في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية ومن هذه التحديات ما يلي:

مشكلة الأمية

تعتبر الأمية من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه جمهورية مصر العربية في الوقت الحاضر باعتبارها مشكلة قومية ذات أبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وحضارية. فحالة الفقر في الأساس لا تشير إلى نقص الثروات

* تم استلام البحث في ديسمبر 2018، وقبل للنشر في مارس 2019، وتم نشره في يونيو 2020.

جدول رقم (1)
عدد السكان والأمن ونسبهم
بجمهورية مصر العربية
في الفئة العمرية من 15 فأكثر

السنة	عدد السكان	عدد الأمن	نسبة الأمية
2014	58965427	14023912	23.8%
2015	60464248	13460175	22.3%
2016	61923571	12628410	20.4%
2017	63318585	12154123	19.2%

المصدر: مركز معلومات البيئة العامة لتعليم الكبار.

والأموال فقط بل إلى القدرات الإنسانية وضعف درجة الوعي الثقافي، فالأمية تسير قدماً بقدم مع الفقر، فالأفراد الذين لا يملكون مهارات أو معلومات أو معرفة لا يستطيعون رفع مستوى معيشتهم، ويوضح الجدول رقم (1) أعداد السكان والأمن ونسبهم للشريحة العمرية من 15 سنة فأكثر.

يتضح من الجدول رقم (1) انخفاض نسبة الأمية في عام 2017 لتصل إلى 19.2% وبالرغم من هذا الانخفاض إلا إنه مازال هناك ارتفاع في معدل الأمية في مصر ويرجع هذا الارتفاع إلى عجز النظام التعليمي على استيعاب جميع الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي بسبب ازدياد نمو السكان السريع وقلة الموارد المالية المتاحة للعملية التعليمية، وارتفاع نسبة الفاقد التعليمي (المتسربين من التعليم)، حيث يؤدي فقر الأسر الاقتصادي إلى عدم قدرة الآباء على سداد المصروفات المدرسية واستخدام الأبناء للقيام ببعض الأعمال للمساهمة في تحمل نفقات الأسرة.

مشكلة البطالة

البطالة مشكلة لها فروع وجذور تشمل جميع أوجه الاقتصاد وقد جعلها تتراكم ويزداد أمرها صعوبة بتراكمها، ويوضح الجدول رقم (2) إجمالي قوة العمل والمشتغلون والمتعطلون ومعدل البطالة بجمهورية مصر العربية من عام 2007 حتى عام 2017.

جدول رقم (2)
إجمالي قوة العمل والمشتغلون والمتعطلون
ومعدل البطالة من عام 2007 حتى عام 2017

الوحدة: بالمئات

السنوات	إجمالي قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون	معدل البطالة %
2007	238591	217239	21352	8.9%
2008	246520	225080	21440	8.7%
2009	253530	229750	23780	9.4%
2010	261800	238290	23510	9.0%
2011	265290	223459	31834	12.0%
2012	270205	235957	34248	12.7%
2013	276225	239737	36488	13.2%
2014	279445	242987	36458	13.0%
2015	284308	247788	36520	12.8%
2016	289335	253311	36023	12.5%
2017	29474	26006	3468	11.8%

المصدر: - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام، 2019، ص 47.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي الإحصائي، سبتمبر 2017.

يتضح من الجدول رقم (2) وجود ارتفاع ملاحظاً في معدل البطالة من سنة 2011 حيث كان 12% وأخذ في الارتفاع إلى أن وصل 13.2% في عام 2013، وانخفض انخفاض طفيف حتى أصبح 11.8% في عام 2017، وترجع ظاهرة البطالة إلى اختلال العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل، وبشكل أكثر تحديداً انخفاض الطلب على العمل مقارنة بعرضه نتيجة لعدم التكافؤ بين المؤهلات العلمية وبين المهارات اللازمة لسوق العمل.

مشكلة الفقر

يعرف الفقر بأنه «حالة من الحرمان المادي متمثلاً في انخفاض إستهلاك الغذاء كما ونوعاً، وتدنى الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، وعدم القدرة على مواجهة الضغوط والظروف الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها، وتعتبر الأسر فقيرة إذا كان الدخل غير كافي للحصول على أدنى مستوى من الاحتياجات الأساسية (UNDP, 2006: 3). ويوضح الجدول رقم (3) نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر الكلي (2000/1999 حتى 2015).

جدول رقم (3)
نسب الفقراء في
جمهورية مصر العربية
(2000/1999 حتى 2015)

السنة	نسب الفقر
2000/1999	16.7%
2005/2004	19.6%
2009/2008	21.6%
2011/2010	25.2%
2013/2012	26.29%
2014/2013	27.8%
2015	27.8%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2017، ص 113.

يتضح من الجدول رقم (3) وجود ارتفاع في نسبة الفقراء من 16.7% إلى 27.8% من إجمالي سكان الجمهورية عام 2015، ويتضح من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة فقر عام 2015 تركزت في ريف الوجه القبلي حيث بلغت النسبة 56.7% من إجمالي سكان الوجه القبلي.

وفي ضوء ما سبق تتمثل مشكلة البحث في طرح التساؤلات التالية:

- 1- هل توجد علاقة متوقعة لمشكلة الأمية على زيادة الهجرة غير الشرعية؟
- 2- هل توجد علاقة متوقعة لمشكلة البطالة على الهجرة غير الشرعية؟
- 3- هل توجد علاقة متوقعة لتأثير مشكلة الفقر على الهجرة غير الشرعية؟

أهداف البحث

جدول رقم (4)
نسب الفقر في جمهورية مصر
العربية عام 2015

نسبة الفقراء	السنة
15.1%	المحافظات الحضرية
9.7%	حضر الوجه البحري
19.7%	ريف الوجه البحري
27.4%	حضر الوجه القبلي
56.7%	ريف الوجه القبلي
27.8	إجمالي الجمهورية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام 2017، ص 115.

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

- 1- التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية والآثار الاقتصادية أو الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية بجمهورية مصر العربية وأساليب مكافحتها.
- 2- التعرف على دور آليات التمكين الاقتصادي للشباب لمواجهة الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية.
- 3- الخروج بنتائج وتوصيات للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال التمكين الاقتصادي للشباب.

فروض البحث

وقد تم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية، وقد تم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

- 1- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الأمية على الهجرة غير الشرعية.
- 2- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد البطالة على الهجرة غير الشرعية.
- 3- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الفقر على الهجرة غير الشرعية.

الفرض الثاني: توجد اختلافات جوهرية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

الفرض الثالث: توجد اختلافات جوهرية لبعدها الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى ما يلي:

- 1- إلقاء الضوء على إحدى القضايا المعاصرة والمتمثلة في الهجرة غير الشرعية بجمهورية مصر العربية وذلك من خلال التركيز على مفهوم التمكين الاقتصادي للشباب.
- 2- أهمية التمكين الاقتصادي للشباب بمفهومه الشامل والذي يؤدي إلى خلق فرص عمل وتأهيل الشباب اقتصادياً ودعم المشروعات الصغيرة وتوفير فرص أفضل لتمويل الشباب.
- 3- زيادة قدرة الشباب على الاستجابة للمتغيرات في عالمنا المعاصر وقدرتهم على الصمود في مواجهة التحديات الكبيرة.

أسلوب ومنهج البحث

يتضمن البحث جانبين:

جانب وصفي: تم من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والتقارير والبحوث والدراسات المنشورة وأيضاً مطبوعات المؤتمرات والبيانات المتوفرة بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) لتجميع المادة العلمية المتوفرة باللغة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث.

جانب ميداني²: تم تصميم قائمة استقصاء موجهة إلى أفراد لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية لجمع البيانات الأولية من مصادرها الأساسية باستخدام مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي التدرج بحيث تحتوى القائمة على متغيرات البحث المستقلة والتابعة. تم تقسيم قائمة الاستقصاء إلى أربعة أجزاء وهي:

2 تم استخدام أسلوب الاستبيان في الدراسة نظراً لعدم توافر البيانات الخاصة بأعداد المهاجرين غير الشرعيين للقيام بعمل نموذج يربط المتغيرات الاقتصادية ببعضها، ومن الجدير بالذكر أن الباحثة قامت بالتوجه إلى كل من اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والمتواجدة بوزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية وإلى إدارة الهجرة بمركز الدراسات والأبحاث السكانية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأكدوا للباحثة عدم توافر البيانات الخاصة بأعداد المهاجرين غير الشرعيين.

- الجزء الأول: خاص بالمتغيرات الديموجرافية.
- الجزء الثاني: يتضمن دور التمكين الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ويشمل ثلاثة أبعاد وتمثل المتغيرات المستقلة للبحث وهي الأمية والبطالة والفقر وتم قياسهم في الاعتماد على المقاييس الواردة في كل من (Kirsh, 2002) و (Elder, 2009) و (Roser, 2017) والعبارات من 1 - 6 تخص الأمية. والعبارات من 7 - 10 تخص البطالة.
- الجزء الثالث: يتضمن الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية وتمثل المتغير التابع للبحث وتم قياسه في الاعتماد على المقياس الوارد في (Report, 2018). وتتضمن العبارات من 16 - 25 وتم قياسهم في الاعتماد على كل من

مجتمع وعينة البحث

- أ- مجتمع البحث: يشمل مجتمع البحث جميع الشباب ذكور وإناث في جمهورية مصر العربية.
- ب- حجم العينة: تم تحديد عينة من الشباب ذكور وإناث بالبحث وفقاً للمعادلة التالية:

$$\sqrt{\frac{q(1-q)}{n}} = 1.96$$

الخطأ المسموح به = 1.96
الخطأ المسموح به فإنه سوف يمثل 6% وأن حدود الثقة بالنتائج في صورة نسبة مئوية على أساس حدود الثقة 95%.

$$\sqrt{\frac{(0.5-1) \times 0.5}{n}} = 1.96 = 6\%$$

$$\frac{0.25 \times 3.8}{n} = 0.0036$$

- 0.0036 = ن 0.95
- 278 مفردة = ن
- 0⁰ حجم العينة: 278 مفردة

وتمثل العينة السابقة حجم عينة البحث المحسوبة وهي 278 مفردة وعند تحليل قوائم الاستقصاء تم استبعاد عدد 18 استمارة غير كاملة ومنقوصة لتصبح العينة الفعلية هي عدد 260 مفردة ويوضح الجدول التالي توصيف عينة البحث وفقاً للمتغيرات الديموجرافية ووفقاً لأبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية:
يتضح من الجدول السابق رقم (5) ما يلي:

1- السن

أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير «السن» يشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة تشمل الفئة العمرية من (20-30 سنة) بنسبة (60%)، ثم الفئة العمرية (أكبر من 30 سنة) بنسبه (25.8%)، ويليهما الفئة العمرية (أقل من 20 سنة) بنسبة (14.2%) وفقاً لردود عينة الدراسة.

2- النوع

أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير «النوع» يشير إلى أن عينة (الذكور) يحوزون نسبه (94.6%)، في حين بلغت عينة (الإناث)، نسبة (5.4%) وفقاً لردود عينة الدراسة.

جدول رقم (5)

توصيف عينة الدراسة وفقاً

للمتغيرات الديموجرافية وفقاً لأبعاد «دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية»

المتغير	العدد	النسبة
1-السن		
أقل من 20 سنة	37	14.2 %
من 20-30 سنة	156	60 %
أكثر من 30 سنة	67	25.8 %
الإجمالي	260	100
2-النوع		
ذكر	246	94.6 %
أنثى	14	5.4 %
الإجمالي	260	100
3- مستوى التعليم		
امي	117	45 %
أقل من المتوسط	90	34.6 %
متوسط	40	15.4 %
عالي	13	5 %
الإجمالي	260	100
4-الدخل		
معدم	131	50.4 %
منخفض الدخل	115	44.2 %
متوسط الدخل	14	5.4 %
الإجمالي	260	100

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع قوائم الاستقصاء التي تم تجميعها من المستقصى منهم والصالحة للتحليل الإحصائي

3- مستوى التعليم

أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير «مستوى التعليم» يشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة تشمل الفئة التعليمية (أمي) بنسبه (45%)، ثم الفئة التعليمية (أقل من المتوسط) بنسبه (34.6%)، يليها الفئة التعليمية (متوسط) بنسبه (15.4)، وأخيراً الفئة التعليمية (عالي) بنسبه (5%).

4- الدخل

أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير «الدخل» يشير إلى أن أغلبية عينة الدراسة تشمل فئة الدخل (معدم) بنسبه (50.4%)، ثم فئة الدخل (منخفض) بنسبه (44.2%)، ثم في المرتبة الأخيرة فئة الدخل (متوسط) بنسبه (5.4%).

أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات

اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات واختبار صحة فروض البحث على مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي التي يتضمنها البرنامج الإحصائي الجاهز (SPSS Version, 20.0) وتتمثل هذه الأساليب الإحصائية في الآتي:

Descriptive Methods	الأساليب الإحصائية الوصفية
Means	- الأوساط الحسابية
Standard Deviations	- الانحرافات المعيارية
Inferential Methods	الأساليب الإحصائية الاستدلالية
Internal consistency	- معامل الاتساق الداخلي
One-way ANOVA	- تحليل التباين احادي الاتجاه
Simple Regression Analysis	- تحليل الانحدار البسيط
Multiple regression Analysis	- تحليل الانحدار المتعدد

الدراسات السابقة

- 1- دراسة (مسعود، 2014)، بعنوان (جريمة التهريب المنظم للهجرة غير المشروعة مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية) تناولت الدراسة التعرف على مفهوم جريمة تهريب المهاجرين والتمييز بينها وبين جريمة الإتجار بالأشخاص، التعرف على الأطراف الفاعلة في هذه الجريمة، والأنماط والطرائق التي تستخدم في تنفيذ عمليات تهريب المهاجرين، وإلقاء الضوء على عمليات تهريب المهاجرين في اليمن، وإظهار القصور في التشريع اليمني لمواجهة هذه الجريمة.
- 2- دراسة (أحمد، 2011)، بعنوان «الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية» تناولت الدراسة آليات مواجهة المخاطر المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال طرح بدائل إجرائية للحد من هذه الظاهرة، وتحليل الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية.
- 3- دراسة (شعبان، 2007)، بعنوان «الهجرة غير الشرعية الضرورية والحاجة» تناولت الدراسة حصر أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية وأثارها المختلفة وسرد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 4- دراسة (Hanson, 2000)، بعنوان «The Economics & Policy of Illegal Immigration in the United States»، وتناولت أثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الأمريكي ومنافسه المهاجرين غير الشرعيين للعمال المحلية من حيث المهارة وانخفاض التكلفة، ومكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال فرض رسوم على أرباب العمل الذين يسمحون بتشغيل هذه العمالة.

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية تستخلص الباحثة ما يلي:

- 1- اتفقت الدراسات المتعلقة بموضوع الهجرة غير الشرعية على ضرورة الحد من الهجرة غير الشرعية عن طريق التشريعات والقوانين.

- 2- بالنسبة لمجال التطبيق لم تتناول أي دراسة ميدانية دور التمكين الاقتصادي للشباب من خلال حل مشكلة الأمية والبطالة والفقر في الحد من الهجرة غير الشرعية بجمهورية مصر العربية.

خطة البحث

يتناول البحث خمسة محاور وهي:

- المحور الأول: التطور التاريخي والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.
- المحور الثاني: واقع التمكين الاقتصادي في مصر.
- المحور الثالث: واقع الهجرة غير الشرعية في مصر وأسبابها.
- المحور الرابع: أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية في مصر.
- المحور الخامس: اختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث.

الإطار النظري

المحور الأول - التطور التاريخي والنظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية

أولاً: التطور التاريخي للهجرة غير الشرعية

ظهرت الهجرة غير الشرعية منذ النصف الثاني من القرن العشرين وتحديداً بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث بدأت من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة وبالتحديد نحو القارة الأوروبية بعد أن خرجت هذه الدول من الحربين منهكة بشرياً واقتصادياً وبحاجة إلى أيد عاملة لإعادة إعمار بنيتها التحتية وصناعاتها، ولكن تدريجياً أخذت الهجرة نحو هذه القارة تأخذ الثلاث مراحل التالية (عبود، 2016: 188) المرحلة الأولى: قبل عام 1985 وفي هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة من الدول الفقيرة، والمرحلة الثانية: من عام 1985 – 1995 والتي تميزت ببداية مزاحمة المهاجرين الشرعيين إلى أبناء البلد الأصليين، والمرحلة الثالثة بعد عام 1995 وأهتمت فيها الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة من خلال تنفيذ قوانين الهجرة.

ثانياً: النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة

إن النظريات الاقتصادية المتعلقة بالهجرة عديدة وتتطرق إلى تفسير ظاهرة الهجرة، ويُعد أرنيست رافينستين «Arnist Raffinistine» صاحب أول نظرية في تفسير الهجرة «1885» (رشيد، 2012: 102) وقد استنتج أن «الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقر الشباب إلى ترك أوطانهم إلى مناطق أكثر جاذبية»، وفي عام 1966 قد أعاد إيفيريت لى (Everett Lee) صياغة نظرية رافينستين حيث ركز بشكل أساسي على عناصر الدفع، كما فسرت النظرية النيوكلاسيكية تورادو (Torado, 1969) (يورميد للهجرة، 2011: 25) الهجرة في إطار أن الفوارق في الأجور أدت إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة بهدف زيادة الدخل، أما نظرية «النظام العالمي» (World System Theory) التي تناولتها «ساسكيا ساسن» (Sassen: 1988: 3236) تؤكد أن نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى دول غنية ودول فقيرة.

ويرى ستارك (Stark, 1991) أن هجرة أحد أفراد العائلة بالأسر الريفية يؤمن مصادر دخل العائلة ضد الفقر.

ومن خلال هذه النظريات نجد أن العامل الاقتصادي عامل أساسي للهجرة.

المحور الثاني- واقع التمكين الاقتصادي في مصر

التمكين الاقتصادي هو «قدرة النساء والرجال على المشاركة والمساهمة في عمليات النمو من خلال بناء القدرات وتعزيزها لتساهم في رفع كفاءة المشاركة الفعالة للأفراد» (Women's Economic Empowerment, 2011: 6). ويعرف أيضاً بأنه «تعظيم المشاركة الاقتصادية للأفراد والمشاركة في وضع سياسات التنمية، وتخفيض معدلات البطالة، ودعم المناطق الريفية، والحد من ظاهرة الفقر» (قنديل: 2006: 42).

أهداف استراتيجية التمكين الاقتصادي

تتمثل أهداف استراتيجية التمكين الاقتصادي في الآتي: (Kabeer, 2005: 7)

- 1- المساواة بين الجنسين، وعدم التفرقة في شتى المجالات والميادين.
 - 2- وصول الأفراد إلى الموارد الاقتصادية.
 - 3- إنشاء برامج للتنمية التي تؤكد على احتياجات الفقراء.
 - 4- زيادة وعي الأفراد بحقوقهم، وحماية هذه الحقوق.
 - 5- القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي.
 - 6- دعم أفكار المشروعات المتجددة وتنمية روح المبادرة والتشجيع على مزيد من الإبداع والابتكار لخلق مواطن عمل.
 - 7- تنشيط دور المجتمع المدني في استيعاب الطاقات الشبابية المصدرة.
- ويتحقق التمكين الاقتصادي من خلال الحصول على موارد أفضل أو أكثر عدلاً والمشاركة في سوق العمل، الحصول على التعليم الجيد الذي يساعد على بناء القدرات ويحسن حياة الأفراد.

التعليم والتمكين الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

التعليم والتمكين الاقتصادي في مصر أصبح حق لجميع المواطنين، ومن ثم يجب توفير التعليم لجميع المواطنين بجميع فئاتهم في الريف أو الحضر إناث كانوا أم ذكوراً، ويجب إتاحة فرص متكافئة لكل المواطنين من أجل الحصول على مستوى تعليمي يستطيع أن يساهم في رفع مستوى الفرد الاقتصادي فإن تحقيق تكافؤ الفرص يؤدي إلى الحصول على فرص عمل مناسبة والمساهمة في نهضة المجتمع بشكل فعال والاشتراك في التنمية الاقتصادية، فتكافؤ الفرص التعليمية لا يعني المساواة في حق التعليم لكل فرد بل يعني المساواة في الفرص التي تمكن الطالب من النجاح والتخرج. ويوضح الجدول رقم (6) أعداد الخريجين بالجامعات والمعاهد بالقطاعات الحكومية والخاص، والجدول رقم (7) يوضح تطور الحالة التعليمية من واقع بيانات التعدادات (10 سنوات فأكثر) في جمهورية مصر العربية.

جدول رقم (6)

أعداد الخريجين بالجامعات والمعاهد من عام 2006/2005 إلى عام 2015/2014 (القطاع الحكومي والخاص)

الوحدة بالعدد

2017	/2014 2015	/2013 2014	/2012 2013	/2011 2012	/2010 2011	/2009 2010	09/08	08/07	07/06	06/05	
367549	252687	189566	325358	321809	332776	316783	324825	324284	318727	311701	خريجو الجامعات الحكومية
22310	9116	10631	13787	12394	10726	9491	7452				خريجو الجامعات الخاصة
48949	55873	47209	24249	47328	54416	52739	60571	66564	79593	79100	خريجو المعاهد الفنية فوق المتوسط التابعة لوزارة التعليم العالي والأزهر
98636	66047	52117	76526	79569	90989	83685	90020	94443	89906	83127	خريجو المعاهد العليا والأكاديميات التابعة لوزارة التعليم العالي

المصدر: 2007/2006 : مصر في أرقام، يونيو 2008، ص 138. - المصدر: 2008/2007 مصر في أرقام، مارس 2009، ص 133.

2009/2008، مصر في أرقام 2011، مارس 2011، ص 104. - 2010/2009، مصر في أرقام 2012، ص 124.

2013/2012، مصر في أرقام 2014، مارس، ص 128. - 2015/2014، مصر في أرقام 2016 ص 126 - 127 - 130 - 131.

2017 : مصر في أرقام 2019 ص 151 - 152.

يتضح من الجدول رقم (7) تطور الحالة التعليمية للشباب في مصر من واقع بيانات التعدادات التي أجريت خلال الفترة (1996- 2017) وأعداد الخريجين بالقطاع الحكومي والخاص يتبين ما يلي:

- انخفض معدل الأمية للشباب من 29.6% عام 2006 إلى 25.8% عام 2017.
- انخفضت نسبة من يقرأ ويكتب، فقد كانت 12.0% عام 2006، وانخفضت إلى 9.9% عام 2017.

جدول رقم (7)
تطور الحالة التعليمية من
واقع بيانات التعدادات (10 سنوات فأكثر)
في جمهورية مصر العربية

السنوات الحالة	1996	2006	2017
أمى	30.0	29.6	25.8
يقرأ ويكتب	10.6	12.0	9.9
مؤهل أقل من متوسط	22.1	19.4	19.8
مؤهل متوسط	-	25.8	29.1
مؤهل فوق المتوسط	32.7 ^{1*}	2.5	3.1
مؤهل جامعي وأعلى	4.6	9.6	11.8

المصدر: - المركز الديموجرافي بالقاهرة، الشباب في مصر، مايو 2003، ص 16.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصرف أرقام، مارس 2018، ص 46.

1(*) عام 1996: مؤهل فوق المتوسط + المؤهل المتوسط
= 32.7

جدول رقم (8)
إجمالي الإنفاق العام للدولة والإنفاق العام على التعليم

الوحدة: بالمليون جنيه

السنة	الإنفاق العام للدولة	الإنفاق العام على التعليم	نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى الإنفاق العام (%)
2008/2007	244061	30959	12.7
2009/2008	343912	35897	10.4
2010/2009	323917	41683	12.9
2011/2010	403168.2	47053.7	11.7
2012/2011	490589.7	51770.7	10.6
2013/2012	533784.8	64034.5	12.0
2014/2013	689327.4	80859.7	11.7
2015/2014	789431.0	94354.6	12.0
2017/2016	974.8	95.0	9.7
2018 ¹ /2017	1207.1	96.3	7.9

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، أعداد مختلفة.

1(*) عامي 2016/2017، 2017/2018: الأعداد بالمليار جنيه.

- ارتفعت نسبة الشباب الحاصلين على المؤهلات عام 2017 بمختلف أنواعها وعلى الرغم من ذلك ذكرت الباحثة عند عرض مشكلة البحث الخاصة بالأمية أنها مازالت مرتفعة وهذا يتعارض مع متطلبات سوق العمل لسد احتياجات الشباب الأساسية مما يعوق التمكين الاقتصادي لهم ونجد أيضاً انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم إلى إجمالي الإنفاق العام في بعض السنوات وانخفض أكثر في عام 2018/2017 ليصل إلى 7.9% كما يتضح في الجدول رقم (8).

البطالة والتمكين الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

يواجه الشباب مشكلة البطالة نظراً لصعوبة الحصول على فرص عمل بسوق العمل وتعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس، فقد بلغ معدل بطالة الشباب 11.8% في عام 2017 كما هو موضح بالجدول التالي، جدول رقم (9) قوة العمل ومعدل البطالة.

الفقر والتمكين الاقتصادي في جمهورية مصر العربية

إن الشباب الذين يعيشون في حالة من الفقر يواجهون صوراً من الحرمان في حقوقهم: الحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في المشاركة والحق في أن يتمتعوا بالحماية ويوضح الجدول التالي نسبة الفقراء بين أقاليم جمهورية مصر العربية من عام 2009/2008 إلى عام 2015. يتضح من الجدول رقم (10) أن نسبة الفقراء بين أقاليم جمهورية مصر العربية في تزايد مستمر مما يؤدي إلى لجؤهم للهجرة غير الشرعية.

المحور الثالث- واقع الهجرة غير الشرعية في مصر وأسبابها

أولاً: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

الهجرة غير الشرعية هي «الهجرة خارج المعايير التنظيمية للدولة المرسله أو دولة العبور أو الدولة المستقبلية للمهاجرين، ومن وجهة نظر الدولة المستقبلية فإنها تتضمن الدخول أو الإقامة أو العمل بصورة غير قانونية في البلاد» (Nccpimandtin.gov.eg).

ثانياً: أسباب الهجرة غير الشرعية:

1- البحث عن فرص عمل أفضل توفر لهم عائد مادي كبير وبالتالي تساعد على تحسين ظروفهم المعيشية.

جدول رقم (9)
قوة العمل ومعدل البطالة
(15 سنة فأكثر)

السنة	قوة العمل	المتعطلين	معدل البطالة
1996	17147	1535	8.9
1997	17658	1447	8.2
1998	18028	1448	8.1
1999	18617	1482	8.0
2000	19189	1692	8.8
2001	19666	1780	9.1
2002	20176	1997	9.9
2003	20646	2209	10.7
2004	208712	21538	10.3
2005	217918	24500	11.2
2006	228782	24343	10.6
2007	238591	21352	8.9
2008	246520	21440	8.7
2009	253530	23780	9.4
2010	261800	23510	9.0
2011	265290	31834	12.0
2012	270205	34248	12.7
2013	276225	36488	13.2
2014	279445	36458	13.0
2015	284308	36520	12.8
2016	289335	36023	12.5
2017	29.5	3.5	11.8

المصدر: من عام 1996 إلى عام 2003: العدد بالآلاف

من عام 2004 إلى عام 2016: العدد بالآلاف

عام 2017: العدد بالمليون

1996: 2003: مصر في أرقام 2003، إبريل 2004،

ص 8.

2004: 2006: مصر في أرقام 2008، يونيو 2008،

ص 59.

2007: 2010: مصر في أرقام 2013، مارس، ص 30

2011: 2014: الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء، مصر في أرقام 2016، ص 30.

2015: 2016: مصر في أرقام 2018، ص 5.

2017: ملخص مصر في أرقام 2018، ص 17.

جدول رقم (10)

نسبة الفقراء بين أقاليم ج.م.ع لعام 2013/2012
مقارنة بعام 2011/2010

الوحدة %

البيان	2015	2012	2010	2008
		2013	2011	2009
المحافظات الحضرية	15.1	15.7	9.6	6.9
حضر الوجه البحري	9.7	11.7	10.3	7.3
ريف الوجه البحري	19.7	17.4	17.0	16.7
حضر الوجه القبلي	27.4	26.7	29.5	21.4
ريف الوجه القبلي	56.7	49.4	51.4	43.7
محافظات الحدود	غير متاح	24.2	36.9	28.0
الإجمالي	27.8	26.3	25.2	21.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام

- 2- يعاني الكثير من المهاجرين غير الشرعيين من الفقر والبطالة والظروف الاقتصادية الصعبة.
- 3- معظم هؤلاء الشباب لا يملكون المستوى التعليمي الجيد أو التدريب الكافي الذي يؤهلهم لوظائف ذات عائد مجزي.
- 4- اعتقاد بعض الشباب بتحقيق ثروة كبيرة خلال مدة قصيرة.

ثالثاً: واقع الهجرة غير الشرعية في مصر:

«أشارت الجمعية المصرية لدراسات الهجرة أن نسبة المهاجرين المصريين إلى الخارج كانت ضئيلة حتى عام 1974 عندما قامت الحكومة المصرية بإلغاء القيود المفروضة على هجرة العمالة وقد تزامن ذلك مع إطلاق المشروعات التنموية الكبرى في دول الخليج العربي وليبيا والتي تطلبت عمالة ماهرة، ومع توافر عدد كبير من فرص العمل في الخارج وبمئات أعلى من تلك المقدمة في مصر، زاد عدد المصريين العاملين بالخارج من المئات إلى الآلاف في عام 1975 ليصل العدد إلى أكثر من ثلاث ملايين في عام 1983، استمر عدد المهاجرين المصريين في ازدياد حتى حرب الخليج والتي انخفض الطلب بعدها على العمالة المصرية بسبب المنافسة القوية من العمالة الآسيوية» (www.egymig.net/en).

وخلال الفترة التي شهدت زيادة عدد المهاجرين، نجد أن البعض قد هاجر مؤقتاً إلى دول الخليج للعمل؛ في حين هاجر آخرون بشكل دائم إلى دول أمريكا الشمالية والدول الأوروبية، وقد اختار العديد من الطلاب المصريين الذين سافروا للخارج خلال العديد من الحقب الزمنية البقاء في دول المقصد خاصة في ظل سهولة إجراءات الهجرة إلى أوروبا في ذلك الوقت. وقد قام هؤلاء بتكوين أسر وعلاقات وشبكات كبيرة ساعدت مصريين آخرين على الهجرة في وقت لاحق.

كما أشار «المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بين الشباب المصري الذي يرغب في الهجرة بصورة غير شرعية إلى وجود عشر محافظات تضم أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين، وهي: الشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والغربية والبحيرة وكفر الشيخ والفيوم وأسيوط والأقصر.

على الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى أن بعض المهاجرين المصريين غير الشرعيين يصلون إلى اليونان ومالطا، تظل إيطاليا هي الوجهة المفضلة لمعظم المهاجرين؛ ويرجع السبب في ذلك إلى: (www.ncscr.org.eg/)

- الوضع الاقتصادي الجيد بإيطاليا بالمقارنة بمالطا واليونان.

- اجتذاب القطاع الغير رسمي الكبير بإيطاليا للعديد من العمال المهرة وغير المهرة من المهاجرين الباحثين عن العمل حيث لا يستلزم إقامتهم وعملهم بشكل قانوني.
- تشجيع الجاليات المصرية في مدن مثل ميلانو لأفراد عائلاتهم أو أصدقائهم أو معارفهم من نفس القرى ممن يبحثون عن فرص عمل والمعيشة في إيطاليا على الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (11)
التوزيع النسبي للفقراء وفقاً
لمحافظات ج.م.ع عام 2015

المحافظات	التوزيع النسبي للفقراء
الإجمالي	27.8
القاهرة	17.5
الإسكندرية	11.6
بورسعيد	6.7
السويس	17.1
دمياط	18.0
الدقهلية	15.1
الشرقية	14.1
القليوبية	13.1
كفر الشيخ	19.4
الغربية	16.5
المنوفية	16.0
البحيرة	23.7
الإسماعيلية	24.1
الجيزة	28.6
بنى سويف	43.1
الفيوم	35.7
المنيا	56.7
أسيوط	66.0
سوهاج	65.8
قنا	57.8
أسوان	48.6
الأقصر	41.2
البحر الأحمر	4.6
الوادى الجديد	11.3
مطروح	56.9
شمال سيناء	21.1
جنوب سيناء	7.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،
خصائص الأسر الفقيرة في مصر 2015، إصدار
ديسمبر 2016، ص 3.

ويوضح الجدول رقم (11) التوزيع النسبي للفقراء وفقاً لمحافظات جمهورية مصر العربية لعام 2015.

يتضح من الجدول رقم (11) أن التوزيع النسبي للفقراء في العشر محافظات التي تضم أكبر عدد من المهاجرين غير الشرعيين واللاتي يرتفع فيها نسبة الفقر في جمهورية مصر العربية مرتبة تنازلياً كما يلي: أسيوط 66.0، الأقصر 41.2%، الفيوم 35.7، البحيرة 23.7، كفر الشيخ 19.4، الغربية 16.5، المنوفية 16.0، الدقهلية 15.1، الشرقية 14.1، القليوبية 13.1.

أسباب الفقر في مصر

تتعدد الأسباب التي أدت لارتفاع معدلات الفقر في مصر وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني: حيث بلغ عدد السكان 88962 ألف نسمة في عام 2015 ووصل إلى 95201 ألف نسمة في عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018، ص 22) ويترتب على ذلك انخفاض معدل دخل الفرد عن طريق تخفيض الاستثمار في رأس المال البشرى فنسبة المواليد العالية ترتبط بالحصول على تعليم أقل في الطفل الواحد وانخفاض المستوى التعليمي وانتشار الأمية.

2- انخفاض مستويات التعليم وارتفاع نسبة الأمية: حيث بلغ إجمالي عدد المتسربين من التعليم الأساسي 3303358 في عام 2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018، ص 419)، وبلغت نسبة الأمية 22.3% في عام 2015، و19.2% وفي عام 2017 كما هو موضح بجدول (1) صفحة رقم (1) ويؤدي ذلك إلى تأخر المجتمع وعدم اندماج الأفراد في التنمية.

3- البطالة: تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسة لانتشار الفقر حيث بلغ معدل البطالة في مصر 12.8% في عام 2015 و11.8% في عام 2017 كما هو موضح بالجدول رقم (2) وترجع البطالة إلى ارتفاع نسبة الأمية وعدم ملاءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل الفعلية.

4- تذبذب وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي: يتضح من الجدول رقم (12) أن معدل النمو الاقتصادي يتذبذب في السنوات من 2007/2006 حتى عام 2017/2016. ويعد الانخفاض الشديد في هذا المعدل خلال السنوات الأخيرة من أحد أسباب ارتفاع معدلات الفقر في جمهورية مصر العربية خلال تلك الفترة.

5- ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ 23.3% خلال عام 2017/2016 ويعكس معدل التضخم ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية والسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى (وزارة التخطيط، 2017: 50).

6- انخفاض معدلات الاستثمار والإدخار: يرجع السبب الرئيس في تراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، ومن ثم ارتفاع نسب الفقر إلى تراجع معدلات الإدخار في المجتمع المصري وانخفاض معدلات الاستثمار.

المحور الرابع- أساليب مكافحة الهجرة غير الشرعية في مصر

أولاً: اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر:

1- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية 2016 – 2026 (Nccpimandtip.gov.eg).

قامت اللجنة الوطنية بوضع استراتيجية وطنية تقوم على تسعة محاور رئيسة وهي :

جدول رقم (13)
معدل الادخار والاستثمار خلال
الفترة في جمهورية مصر العربية
2007/2006 – 2017/2016

السنة	معدل الادخار	معدل الاستثمار
2007/2006	18%	21.2%
2008/2007	16.2%	22.3%
2009/2008	12.4%	19.3%
2010/2009	14.3%	19.5%
2011/2010	13%	17.1%
2012/2011	8%	16.4%
2013/2012	7.5%	14.2%
2014/2013	5.2%	14.0%
2015/2014	5.8%	14.3%
2016/2015	5.8%	15.0%
2017/2016	3.1%	15.3%

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (12)
تطور معدل النمو
الاقتصادي المصري
2007/2006 – 2017/2016

السنة	معدل النمو الاقتصادي %
2007/2006	7.1%
2008/2007	7.2%
2009/2008	4.7%
2010/2009	5.4%
2011/2010	1.8%
2012/2011	2.2%
2013/2012	2.2%
2014/2013	2.9%
2015/2014	4.7%
2016/2015	4.3%
2017/2016	4.2%

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي، سنوات مختلفة.

- رفع الوعي العام بقضية الهجرة غير الشرعية.
- تعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- دعم التنمية كأساس لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتوفير البدائل الإيجابية لفرص العمل في مصر.
- حماية الفئات الأكثر عرضة لمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- رفع القدرة المعلوماتية في مجال الهجرة غير الشرعية.
- بناء وتفعيل الإطار التشريعي الداعم لأنشطة مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- تطوير الرؤية المجتمعية لقيمة العمل.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

2- التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمواجهة ومنع الهجرة غير الشرعية

أ- التعاون الثنائي

أبدت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي اهتماماً بالتعرف على محاور مشروع قانون رقم 83 لسنة 2016 الذي صاغته اللجنة حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

ب- التعاون الإقليمي

شاركت اللجنة الوطنية بدعوة من وزارة الخارجية في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي استضافتها مصر لبحث مسألة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا، وكان أبرزها:

- اجتماع شرم الشيخ للجنة تسيير مبادرة الاتحاد الأوروبي والقرن الإفريقي حول مسارات الهجرة (23 – 24 إبريل 2015).
- المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين (شرم الشيخ 13-14 سبتمبر 2015).
- اجتماع كبار المسؤولين الثالث للتحضير لقمة فاليتا (شرم الشيخ 29 أكتوبر 2015).
- اجتماع المؤتمر الوزاري الثاني واجتماع كبار المسؤولين الثالث لمبادرة الاتحاد الإفريقي لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار في البشر في منطقة القرن الإفريقي (شرم الشيخ 3-4 يونيو 2016)

قامت اللجنة الوطنية بدورا تنسيقياً بين الجهات الوطنية من أجل طرح مشروعات تنموية خلال الاجتماعات المشار إليها أعلاه، تهدف إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستوى الإقليمي والوطني. وقد مثل مشروع نقل خبرة اللجنة الوطنية للدول الإفريقية الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية أحد أهم المشروعات التي لاقت قبولاً، وأعلن الجانب الأوروبي إعطاء أولوية لتمويله من موارد الصندوق الطارئ لإفريقيا المقرر تخصيصها لتمويل المشروعات المنبثقة عن عملية الخرطوم.

التعاون مع جامعة الدول العربية

بادرت اللجنة الوطنية بفتح قناة حوار مع إدارة السياسات السكانية والهجرة بجامعة الدول العربية لبحث سبل التعاون بين الجانبين. وقد أدى ذلك إلى قيام الجامعة العربية بدعوة اللجنة الوطنية للمشاركة في مجموعة من الفعاليات التي نظمتها في هذا المجال أبرزها ما يلي:

الاجتماع العالمي الخامس لرؤساء وأمانات عمليات التشاور الإقليمية حول الهجرة حيث ساهمت اللجنة باستعراض الموقف من الهجرة المختلطة (21-22 أكتوبر 2015).

ج- التعاون الدولي:

التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة (IOM):

قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في مجالات مختلفة أبرزها ما يلي:

- تنظيم عدد من الندوات والحلقات النقاشية التي استهدفت التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية وكيفية مكافحتها.
- تقديم الدعم الفني لوحدة التوثيق المنبثقة عن اللجنة حيث أمدت منظمة الهجرة الدولية الوحدة بعدد 1000 كتاب وثيقة دولية ذات صلة بمكافحة الهجرة غير الشرعية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، فضلاً عن شاشة LCD، ومكتبة لعرض الكتب.

التعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

عقدت اللجنة لقاءات مع ممثل مكتب الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، قام في ضوءها المكتب بتقديم الدعم الفني لتعزيز إمكانات وحدة التوثيق المنبثقة عن اللجنة الوطنية، كما شارك في ورشة العمل التي نظمتها اللجنة لبحث مسألة الهجرة غير الشرعية للأطفال غير المصحوبين وذلك كبادرة لمشاركة اليونيسيف في أنشطة اللجنة الوطنية المعنية بهذا الشأن.

التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

يعتبر القانون النموذجي لمكافحة تهريب المهاجرين بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أحد المراجع الرئيسية التي استندت إليها اللجنة الوطنية في صياغة مشروع القانون الوطني حول مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين.

التعاون مع منظمة العمل الدولية (ILO)

عقدت اللجنة لقاءات مع ممثل منظمة العمل الدولية (ILO) لتبادل الأفكار وطرح القضايا التي يمكن التعاون فيها مثل التدريب الفني للشباب، ودعم الصناعات التقليدية خاصة مع قرب إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

المشاركة في المائدة المستديرة حول «المهاجرون المفقودون المتنقلون» التي نظمتها وزارة الداخلية الإيطالية بالتعاون مع منظمة الهجرة الدولية.

بعض النتائج الملموسة نتيجة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي لمواجهة ومنع الهجرة غير الشرعية:

- 1- اعتبار الاتحاد الأوروبي مصر نموذجاً ناجحاً في مواجهة الهجرة غير الشرعية وقام بتوقيع إتفاق بقيمة 60 مليون يورو – منح لا ترد – من أجل تمويل مجموعة من المشروعات التنموية لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية للهجرة غير الشرعية (الملط: 2018).
- 2- مشروع مصري إيطالي مشترك تم تدريب الآلاف من رجال الشرطة وشرطة الحدود في 22 دولة إفريقية على مكافحة الهجرة غير الشرعية.
- 3- إصدار المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإنتجار بالبشر سلسلة منشورات في يونيو 2017 تضمنت تعريف ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحذير الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية، كما تم إطلاق إعلان تليفزيوني مصور يلقي الضوء على الصعوبات التي يواجهها الشباب في محاولاتهم للهجرة غير الشرعية ويوضح مخاطر الهجرة غير الشرعية وفي عام 2018 انتشرت لوحات إعلانية تحذيرية في المحافظات الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية للتعريف بمخاطرها.

ويمكن الاستفادة من هذه النتائج من خلال:

- 1- تعزيز روح الإنتماء لدى الشباب، وغرس قيمة الولاء للوطن.
- 2- توظيف البعد الديني، للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

3- الاهتمام بالتعليم الفني.

4- توعية الشباب بأهمية المشروعات الصغيرة ودعمها لأنها تستوعب الكثير من الأيدي العاملة.

الآليات المختلفة لمكافحة الهجرة غير الشرعية:

- 1- إطلاق اللجنة الوطنية حملات قومية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية من خلال:
 - أ- توعية المواطنين بالمخاطر التي يتعرض لها الشباب خلال رحلة الهجرة غير الشرعية.
 - ب- تسليط الضوء على البدائل المتاحة وأهمية التمسك بالأمل والاستمرار في محاولة الحصول على فرصة عمل.
 - ج- تخاطب الحملة الشباب مؤكدة دورهم في توعية بعضهم البعض.
 - د- دعوة مجموعة من شباب المنتجين الحاصلين على قروض جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لعرض منتجاتهم والحديث عن تجاربهم الناجحة في العمل والإنتاج.
- 2- برامج تدريب وتشغيل لفئة الشباب وخاصة الحرفيين لدعم الصناعة المحلية لجذب الشباب للعمل اليدوي، ويتم ذلك بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية.
- 3- إعادة تأهيل الشباب اللذين لن يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية وإعادة دمجهم في المجتمع.
- 4- تحديد القرى والقطاعات الجغرافية المصدرة للهجرة غير الشرعية وتوفير بيئة عمل للشباب بها من خلال إنشاء صناعات في محيطها الجغرافي أو منح شبابها أراضي صحراوية للزراعة (حساني، 2016).
- 5- تغيظ العقوبة على المهربين وتكثيف الرقابة على المنافذ البحرية لعمليات الهجرة.

ثانياً: «بركة غليون» أكبر مزرعة للاستزراع السمكي بالشرق الأوسط (الهيئة العامة للاستعلامات).

تم افتتاح مشروع «بركة غليون» في 2017/11/18 بمحافظة كفر الشيخ، وهي المزرعة الأكبر في الاستزراع السمكي بالشرق الأوسط والتي تضم عدة مصانع، ووحدات زراعة مكثفة، وذلك تحت إشراف الشركة الوطنية للثروة السمكية والأحياء المائية. ويعد هذا المشروع تحدى جديد للإرادة المصرية حيث تحولت منطقة «بركة غليون» من أحد المناطق العشوائية بمحافظة كفر الشيخ لمنطقة استثمارية عملاقة.

أهداف المشروع: يهدف هذا المشروع الضخم في المقام الأول لسد الفجوة الغذائية في قطاع الأسماك. ويساهم المشروع بنسبة كبيرة إلى الحد من الهجرة الغير شرعية، خاصة أن محافظة كفر الشيخ من المحافظات المتصدرة بنسبة كبيرة في عدد الشباب «المهاجرين غير الشرعيين». حيث يعمل في المشروع 5 آلاف من أبناء محافظة كفر الشيخ والمحافظات المجاورة، بالإضافة لـ 30 ألف عامل كعمالة غير مباشرة. تساهم إنتاجية مشروعات الشركة في تخفيض واردات الأسماك بنسبة (27%) تقريباً.

مشروع بركة غليون في سطور وأرقام:

- الغليون: هو نوع من المراكب التي كانت تستخدم في الصيد، بمنطقة مطوبس بكفر الشيخ.
- مساحة المشروع: (4000) فدان تقريباً، وبلغ إجمالي كميات الحفر والردم حوالي (16)م³، وهو يساوي (6) أهرامات من حجم (الهرم الأكبر) وإجمالي وزن كميات الحديد حوالي (13) ألف طن، وهو ما يزيد على وزن الحديد ببرج إيفل بفرنسا.
- المرحلة الثانية: وضع حجر الأساس للمرحلة الثانية على مساحة 2815 فداناً، وستكون مزارع نيلية «البلطي والبوري».
- مكونات المشروع: يضم المشروع مفرخ أسماك، وجمبري على مساحة 17 فدان بطاقة 20 مليون أصبعية أسماك بحرية، و2 مليار يرقة جمبري، ومزرعة إنتاج الأسماك البحرية بإجمالي 453 حوض تربية، 155 حوض تحضين، مساحة الحوض إلى (150 متر) بطاقة إنتاجية 3000 طن أسماك/دورة تقريباً، ومزرعة إنتاج الجمبري بها 655 حوض تربية مساحة الحوض 50 متر × 50 متر والأحواض ذات صرف مركزي ومبطنه بمشمع بولي إيثيلين على الكثافة HDPE بطاقة إنتاجية 2000 طن جمبري/دورة تقريباً، ومزرعة إنتاج أسماك المياه العذبة بها 83 حوض

مساحة الحوض 100 متر × 200 متر بطاقة إنتاجية 2000 طن، كما يضم المشروع مركز أبحاث وتطوير وتدريب على 700 متر ويتكون من معمل جودة المياه ومعمل الغذاء الحي ووحدة الإرشاد والتدريب، ومعمل بيولوجية الأسماك ومعمل صحة وأمراض الأسماك، ومعمل تركيب وجودة الأعلاف.

- الشركة المسئولة عن المشروع: الشركة الوطنية للاستزراع السمكي بالتعاون مع الجهات المعنية.
- تكلفة المشروع: مليار و700 مليون جنيه.

المحور الخامس - اختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث

أولاً: المقدمة

تم تحليل العلاقة بين «دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية»، من خلال مجموعة من أساليب التحليل الإحصائي التي يتضمنها البرنامج الإحصائي الجاهز (Spss version 20.0) لإنبات مدى صحة أو خطأ فروض البحث في ضوء أهداف الدراسة. كما يتضح من العرض التالي.

ثانياً - الدراسة الاستطلاعية:

لتحديد درجة صلاحية ومدى الاعتماد على قائمة الاستقصاء المستخدمة في قياس استجابات مفردان العينة قامت الباحثة باستخدام كل من:

أ- معامل الاتساق الداخلي Interconsistency:

يقيس درجة مصداقية النتائج المحققة لكل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء، والذي يعتمد على معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون وبالتالي فمن الضروري أن يكون المعيار الأساسي هو اختبار معنوية معامل الارتباط

ب- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): (α)

اعتمدت الباحثة على معامل ألفا كرونباخ بهدف قياس معامل الثبات والذي يعبر عن درجة الاعتمادية، وذلك على مستوى جميع المتغيرات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للشباب وبعد الهجرة غير الشرعية.

وقد قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية على عينة ميدانية مكونة من (40) مفردة من الشباب الذين لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية للخارج لكي يتم التأكد من وضوح عبارات قائمة الاستقصاء لدى المستقصى منهم. وفيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الخاصة بحساب كل من درجة المصدقية (الاتساق الداخلي) ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمتغيرات البحث المستقلة والتابعة.

1- النتائج الخاصة بأبعاد التمكين الاقتصادي (الأمية-البطالة-الفقر)

فيما يلي الجدول رقم (15) يوضح نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بحساب درجة المصدقية ومعامل الثبات لأبعاد التمكين الاقتصادي

يتضح من الجدول رقم (14) ما يلي:

صلاحية جميع العبارات على مستوى إجمالي أبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (0.05)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (0.504 إلى 0.831)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها لأبعاد (إجمالي أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد. كما أكدت قيم معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) (التمكين الاقتصادي للشباب) بالارتفاع وتراوحت بين (0.784، 0.830). وهي أكبر من (0.7)، مما يعني القدرة على الاعتماد على تلك المقاييس، يعكس درجة عالية في ثبات قائمة الاستقصاء المستخدمة في التعبير عن أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب.

جدول رقم (14)
درجة مصداقية النتائج المحققة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ومعامل الثبات
لأبعاد (التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) كمتغير مستقل

الأبعاد	العبارات	معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)	معامل الثبات
1- الأمية	الأمية سبباً في عدم التحاقى بمهنة معينه.	0.743**	0.784
	كثرة المتعلمين المتعطلين سبباً في تركي للمدرسة.	0.812**	
	المساهمة في دخل الأسرة سبب تركي للمدرسة.	0.543*	
	العائد المادي من الحرفة أفضل من العائد من التعليم.	0.675**	
	تعلم حرفة أحسن من أن أتعلم من جديد في فصول محو الأمية.	0.760**	
2- البطالة	ضعف تعليمي سبب في عدم التحاقى بعمل مناسب.	0.612**	0.809
	البطالة سبب في تفكيرى في الهجرة غير الشرعية.	0.613**	
	سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين.	0.504*	
	عدم قبول سوق العمل لي بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.	0.810**	
	قلة التدريب بالمدارس والجامعات لتأهيلي لها دور في البطالة.	0.763**	
3- الفقر	ضعف تعليمي سبب رئيس في مشكلة الفقر	0.842**	0.830
	البرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء.	0.513*	
	الفقر سبب من أسباب جعلى أفكار في الهجرة غير الشرعية.	0.689**	
	لا أعمل بأجتهاد للخروج من دائرة الفقر.	0.728**	
	يوجد ظروف خارجه عن إرادتى للخروج من الفقر.	0.638*	

*تشير إلى معنوية عند مستوى 0.05

**تشير إلى معنوية عند مستوى 0.01

الأبعاد الفرعية:

- أ- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي البعد الفرعي (الأمية)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (0.05)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (0.543 إلى 0.812)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها للبعد الفرعي (الأمية)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.
- ب- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي البعد الفرعي (البطالة)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (0.05) وقد تراوحت هذه المعاملات بين (0.504 إلى 0.810)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها للبعد الفرعي (البطالة)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.
- ج- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي البعد الفرعي (الفقر)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (0.05)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (0.513 إلى 0.842)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها للبعد الفرعي (الفقر)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

2- النتائج الخاصة بالهجرة غير الشرعية:

يوضح جدول (15) نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بحساب درجة المصداقيه ومعامل الثبات للهجرة غير الشرعية. ويظهر ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي أبعاد (إجمالي بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (0.05)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (0.526 إلى 0.927)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين

الأبعاد المختلفة ومدى تمثيلها لأبعاد (إجمالي بعد الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، وهذا ما ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

- أكدت قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) على الاعتمادية على عبارات الهجرة غير الشرعية بشكل كبير حيث بلغ قيم معامل الثبات Cronbach's Alpha 0.853 مما يعكس درجة من ثبات قائمة الاستقصاء المستخدمة في التعبير عن بعد الهجرة غير الشرعية.

جدول رقم (15)

درجة مصداقية النتائج المحققة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمكونات الهجرة غير الشرعية كمتغير تابع

معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الاتساق الداخلي	العبارات
0.853	**0.611	أدرك مخاطر الهجرة غير الشرعية
	**0.803	للإعلام دور كافي في توعيتك بمخاطر الهجرة غير الشرعية
	*0.526	الهجرة غير الشرعية هي الحل الأمثل لحل مشكلاتي.
	**0.927	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية الحصول على فرصة عمل مناسبة لي.
	**0.678	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأحوال الاقتصادية
	**0.720	يوجد توعية لي على الاعتداءات التي تحدث أثناء الهجرة غير الشرعية لي.
	**0.867	أوافق على وجود رقابة لمنع الهجرة غير الشرعية.
	**0.717	كنت أرغب في هجرة دائمة وعدم العودة للوطن.
	**0.785	تقوم الحكومة المصرية بإقامة مشروعات استثمارية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
	**0.657	تقوم الحكومة المصرية بتوفير فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

*تشير إلى معنوية عند مستوى 0.05

**تشير إلى معنوية عند مستوى 0.01

ويوضح الجدول رقم (16) درجة مصداقية النتائج المحققة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ومعامل الثبات لإجمالي متغيرات البحث المستقلة وهي أبعاد التمكين الاقتصادي والمتغيرات التابعة للهجرة غير الشرعية

ثالثاً: نتائج الوصف الإحصائي لأبعاد الدراسة:

وفيما يلي نتناول المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات البحثية، حيث يوضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك الأبعاد، العبارات التي حازت على أعلى درجات الأهمية وأقل درجات الأهمية وذلك وفقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة، ثم يوضح بالنسبة لكل بعد الاتجاه العام لاستجابات مفردات البحث. بالنظر إلى نسبة معامل الاختلاف والتي (معادلته الأتي = الانحراف المعياري ÷ المتوسط الحسابي × 100). طبقاً لأبعاد الدراسة (دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)

جدول رقم (16)

درجة مصداقية النتائج المحققة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ومعامل الثبات (ألفا كرونباخ) لإجمالي المتغيرات المستقلة والتابعة

م	أبعاد الدراسة	معامل الاتساق الداخلي	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
	1- التمكين الاقتصادي للشباب		
1	الأمية	0.885	0.784
2	البطالة	0.899	0.809
3	الفقر	0.911	0.830
	إجمالي أبعاد: التمكين الاقتصادي للشباب	0.903	0.817
	إجمالي بعد: الهجرة غير الشرعية	0.923	0.853
	إجمالي أبعاد: دور التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية	0.917	0.842

المتغيرات المستقلة: وتشتمل على 3 أبعاد كما يلي:

البعد الرئيس الأول: التمكين الاقتصادي للشباب (كمتغيرات مستقلة) ويتضمن ثلاثة أبعاد كما يلي:

البعد الأول - بُعد الأمية: ويشمل 6 عبارات بحثية:

يتضح من الجدول رقم (17) ما يلي:

- أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة المرتفعة، على بعد

جدول (17)
المقاييس الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف)
لِبعْد «الأمية»

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	الأمية سبباً في عدم ألتحاق بمهنة معينة.	4.14	0.810	19.57	4
2	كثرة المتعلمين المتعطلين سبباً في تركي للمدرسة.	3.38	1.59	47.04	6
3	المساهمة في دخل الأسرة سبب تركي للمدرسة.	3.97	0.68	17.20	1
4	العائد المادي من الحرفة أفضل من العائد من التعليم.	4.46	0.91	20.61	5
5	تعلم حرفة أحسن من أن أتعلم من جديد في فصول محو الأمية	3.95	0.72	18.43	3
6	ضعف تعليمي سبب في عدم ألتحاق بعمل مناسب.	4.52	0.78	17.43	2
-	المتوسط العام لإجمالي بعد الأمية	4.35	0.37	8.54	-

(الأمية)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.35) وبمعامل اختلاف معياري قدره (8.54%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (91.46%).

- وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب: (المساهمة في دخل الأسرة سبب تركي للمدرسة)، (ضعف تعليمي سبب في عدم ألتحاق بعمل مناسب)، (تعلم حرفة أحسن من أن أتعلم من جديد في فصول محو الأمية)، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (17.20%)، (17.43%)، (18.43%).

- كما يتضح من الجدول: أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على أقل موافقة في الإجابة على الترتيب: (العائد المادي من الحرفة أفضل من العائد من التعليم)، (كثرة المتعلمين المتعطلين سبباً في تركي للمدرسة) وذلك بمعامل اختلاف معياري مقداره (20.61%)، (47.04%) وفقاً لردود عينة الدراسة.

- بمعنى أن الأمية هي سبب عدم ألتحاق بالعمل، والمساهمة في دخل الأسرة سبب ترك المدرسة وبالتالي ضعف التعليم كان سبب في عدم ألتحاق بعمل مناسب.

- يتضح من الجدول السابق أن إجابات عينة الدراسة تؤكد بأنه لا بد من مضاعفة الجهود للحد من الأمية.

البعد الثاني - بُعد البطالة: ويتضمن أربع عبارات:

يتضح من الجدول (18) ما يلي:

- أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عامّاً نحو الموافقة المرتفعة، على بعد (البطالة)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.12) وبمعامل اختلاف معياري قدره (7.19%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (92.81%).

- وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب: (عدم قبول سوق العمل لي بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل)، (سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين)، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (15.14%)، (15.15%).

جدول (18)
المقاييس الوصفية
(المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لبعْد «البطالة»

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	البطالة سبب في تفكيري في الهجرة غير الشرعية.	4.12	1.30	31.77	4
2	سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين.	4.21	0.63	15.15	2
3	عدم قبول سوق العمل لي بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل	4.00	0.60	15.14	1
4	قلة التدريب بالمدارس والجامعات لتأهيلي لها دور في البطالة.	4.20	1.30	31.10	3
-	المتوسط العام لإجمالي بعد البطالة	4.12	0.296	7.19	-

- كما يتضح من الجدول أيضاً أن: أقل العبارات التي حازت على أقل موافقة في الإجابة على الترتيب (قلة التدريب بالمدارس والجامعات لتأهيلي لها دور في البطالة)، (البطالة).

جدول (19)
المقاييس الوصفية
(المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لبعء «الفقر»

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	ضعف تعليمي سبب رئيس في مشكلة الفقر	4.12	1.30	31.77	5
2	البرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء.	3.29	0.90	27.36	2
3	الفقر سبب من أسباب جعلني أفكر في الهجرة غير الشرعية.	4.16	1.28	30.79	4
4	لا أعمل باجتهاد للخروج من دائرة الفقر.	1.78	0.49	28.03	3
5	يوجد ظروف خارجه عن إرادتي للخروج من الفقر.	3.98	0.64	16.08	1
	المتوسط العام لإجمالي بعد الفقر	3.67	0.32	8.89	

سبب في تفكيري في الهجرة غير الشرعية) وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (31.10%)، (31.77%) وفقاً لردود عينة الدراسة.

- بمعنى وجود بطالة حيث إن سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين، وعدم قبول سوق العمل للخريجين بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

البُعد الثالث - بُعد الفقر: ويتضمن خمس عبارات:

يتضح من الجدول (19) ما يلي:

- أن اتجاهات مفردات عينة البحث أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة لحد ما، على بُعد (الفقر)، بمتوسط حسابي (3.67) وبمعامل اختلاف معياري قدره (8.89%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (91.11%).
- وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب: (يوجد ظروف خارجه عن إرادتي للخروج من الفقر)، (البرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء)، (لا أعمل باجتهاد للخروج من دائرة الفقر)، (16.08%)، (27.36%) (28.03%).
- كما يتضح من الجدول: أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على أقل موافقة في الإجابة: (الفقر سبب من أسباب جعلني أفكر في الهجرة غير الشرعية)، (ضعف تعليمي سبب رئيس في مشكلة الفقر)، (30.79%) (31.77%)، وفقاً لردود عينة الدراسة.
- بمعنى أن بالنسبة لبعء الفقر فإن البرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء، كما يوجد ظروف خارجه عن إرادة عينه البحث للخروج من الفقر.

ملخص لأبعاد المتغير المستقل: دور التمكين الاقتصادي للشباب:

يتضح من الجدول (20) ما يلي:

- أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة ، على أبعاد المتغير المستقل « دور التمكين الاقتصادي للشباب »، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.05).

- وقد كان من أكثر الأبعاد موافقة في الإجابة على الترتيب: (البطالة)، (الأمية)، (الفقر)، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (7.19%)، (8.54%)، (8.89%).

- بمعنى أهمية التمكين الاقتصادي للشباب للحد من الهجرة غير الشرعية مما يدل على ضرورة الاهتمام بتوفير فرص عمل ومحو الأمية وحل مشكلة الفقر لتحقيق التمكين الاقتصادي للشباب.

جدول (20)
المقاييس الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية)
ملخص أبعاد المتغير المستقل
«دور التمكين الاقتصادي للشباب»

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	الأمية	4.35	0.37	8.54	2
2	البطالة	4.12	0.29	7.19	1
3	الفقر	3.67	0.32	8.89	3
	المتوسط العام لإجمالي البعد	4.05	0.29	7.21	-

البُعد الرئيس الثاني: الهجرة غير الشرعية (كمتغير تابع) ويتضمن 10 عبارات:

جدول رقم (21)

المقاييس الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف) لبعُد «الهجرة غير الشرعية»

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
1	أدرك مخاطر الهجرة غير الشرعية	4.05	1.58	39.06	10
2	للإعلام دور كافي في توعيتك بمخاطر الهجرة غير الشرعية	2.40	0.82	34.38	8
3	الهجرة غير الشرعية هي الحل الأمثل لحل مشكلاتي.	2.73	0.76	28.17	5
4	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية الحصول على فرصة عمل مناسبة لي.	4.49	0.92	20.67	3
5	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأحوال الاقتصادية	4.55	0.74	16.29	2
6	يوجد توعية لي على الاعتداءات التي تحدث أثناء الهجرة غير الشرعية لي.	2.38	0.77	32.52	7
7	أوافق على وجود رقابة لمنع الهجرة غير الشرعية.	4.62	0.72	15.65	1
8	كنت أرغب في هجرة دائمة وعدم العودة للوطن.	2.75	1.04	38.00	9
9	تقوم الحكومة المصرية بإقامة مشروعات استثمارية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	2.54	0.80	31.57	6
10	تقوم الحكومة المصرية بتوفير فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.	3.00	0.75	25.10	4
-	المتوسط العام لإجمالي بعد الهجرة غير الشرعية	3.40	0.28	8.37	-

يتضح من الجدول رقم (21) ما يلي:

- أن اتجاهات مفردات عينة البحث قد أظهرت اتجاهًا عامًا نحو الموافقة لحد ما، على بُعد (الهجرة غير الشرعية)، وذلك بمتوسط حسابي قدره (3.40) وبمعامل اختلاف معياري قدره (8.37%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (91.93%).
- وقد كان من أكثر العبارات أهمية في الإجابة على الترتيب: (أوافق على وجود رقابة لمنع الهجرة غير الشرعية)، (أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأحوال الاقتصادية)، (أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية الحصول على فرصة عمل مناسبة لي)، (تقوم الحكومة المصرية بتوفير فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية)، وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (15.65%)، (16.29%)، (20.67%)، (25.10%).
- كما يتضح من الجدول: أيضاً أن أقل العبارات التي حازت على أقل موافقة في الإجابة على الترتيب: (للإعلام دور كافي في توعيتك بمخاطر الهجرة غير الشرعية)، (كنت أرغب في هجرة دائمة وعدم العودة للوطن)، (أدرك مخاطر الهجرة غير الشرعية) وذلك بمعاملات اختلاف معيارية مقدارها (34.38%)، (38.00%)، (39.06%) وفقاً لردود عينة الدراسة.
- مما يدل على ضرورة وجود رقابة لمنع الهجرة غير الشرعية، ومن أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأحوال الاقتصادية والحصول على فرصة عمل مناسبة، كما يوجد قصور للإعلام والمجتمع المدني في التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية.

نتائج اختبارات الفروض:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية.

- 1- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الأمية على الهجرة غير الشرعية.
- 2- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد البطالة على الهجرة غير الشرعية.
- 3- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الفقر على الهجرة غير الشرعية.

الفرض الثاني: توجد اختلافات جوهرية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

الفرض الثالث: توجد اختلافات جوهرية لبعُد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

وفيما يلي اثبات الفروض:

الفرض الرئيس الأول:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية

متغيرات الفرض:

- أثر التمكين الاقتصادي للشباب (متغير مستقل)
- الهجرة غير الشرعية (متغير تابع)
- تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط بين التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (22)

العلاقة بين التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة
إجمالي: التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية	0.837**	0.1**	دالة
**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).			

من الجدول رقم (22) يتضح أنه توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين بعد التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.837) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

ثانياً:- تحليل الانحدار الخطي البسيط *Simple Linear Regression* لقياس تأثير بعد التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية

1- معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل إجمالي (التمكين الاقتصادي للشباب) يؤثر (70%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (التمكين الاقتصادي للشباب)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية)، حيث بلغت قيمة «ت» (24.543) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

3- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (602.373) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد الهجرة غير الشرعية

معادلة النموذج:

بعد الهجرة غير الشرعية = 0.675 +
0.837 أثر التمكين الاقتصادي للشباب

جدول رقم (23)

تحديد معنوية تأثير أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب على الهجرة غير الشرعية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد R^2	قيمة «ف» F. test		قيمة «ت» t. test		المعلّمة المقدرّة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
70.0%	0.00**	602.373	0.01**	6.043	0.368	الجزء الثابت
			0.01**	24.543	0.837	إجمالي أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب
**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).						

ومن نموذج العلاقة الإنحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات الهجرة غير الشرعية، من خلال قياس مؤشرات التمكين الاقتصادي للشباب، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:

- كل زيادة في مؤشرات أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب قدرها (0.837) تؤدي إلى زيادة الهجرة غير الشرعية بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لأبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب ذو نسبة تأثير جيدة حيث بلغ (0.837)، على بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية ويعتبر هذا التأثير معنوي

إثبات الفرضية:

يتم قبول الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية.

نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الأمية على الهجرة غير الشرعية.

متغيرات الفرض

- الأمية (متغير مستقل) - الهجرة غير الشرعية (متغير تابع)
- تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

جدول رقم (24)
العلاقة بين بعد الأمية والهجرة غير الشرعية
باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: بعد الأمية والهجرة غير الشرعية	**0.742	**0.1	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

أولاً:- معامل الارتباط بين بعد الأمية والهجرة غير الشرعية

يتضح من الجدول رقم (24) ما يلي:

توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الأمية والهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.742) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

ثانياً:- تحليل الانحدار الخطي البسيط *Simple Linear Regression* لقياس تأثير بعد الأمية والهجرة غير الشرعية.

1- معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل (إجمالي الأمية) يفسر (55%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (الأمية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية)، حيث بلغت قيمة «ت» (17.752) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

3- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (315.126) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد الهجرة غير الشرعية

معادلة النموذج:

$$\text{بعد الهجرة غير الشرعية} = 0.742 + 0.965 \text{ بعد الأمية}$$

جدول رقم (25)
تحديد معنوية تأثير بعد الأمية على الهجرة غير الشرعية
باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد R ²	قيمة «ف» F. test		قيمة «ت» t. test		المعلّمة المقدرّة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
55%	**0.00	315.126	**0.01	6.043	0.368	الجزء الثابت
			**0.00	17.752	0.742	إجمالي بعد الأمية

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن نموذج العلاقة الإنحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات الهجرة غير الشرعية، من خلال قياس مؤشرات بعد الأمية، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:-

كل زيادة في مؤشرات بعد الأمية قدرها (0.742) تؤدي إلى زيادة الهجرة غير الشرعية بمقدار واحد صحيح.

من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعء الأمية نسبة تأثير جيد حيث بلغت (0.742)، على بعد الهجرة غير الشرعية ويعتبر هذا التأثير معنوي.

يتم قبول الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الأمية والهجرة غير الشرعية.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد البطالة على الهجرة غير الشرعية.

متغيرات الفرض:

- البطالة (متغير مستقل)
- الهجرة غير الشرعية (متغير تابع)
- تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

جدول رقم (26)

العلاقة بين بعد البطالة والهجرة غير الشرعية باستخدام معامل ارتباط بيرسون

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: بعد البطالة والهجرة غير الشرعية	**0.778	**0.1	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

أولاً:- معامل الارتباط بين بعد البطالة والهجرة غير الشرعية

يتضح من الجدول رقم (26) ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد البطالة والهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.778) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

ثانياً:- تحليل الانحدار الخطي البسيط *Simple Linear Regression* لقياس تأثير بعد البطالة والهجرة غير الشرعية

1- معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغير المستقل إجمالي (البطالة) يفسر (60.4%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (البطالة)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية)، حيث بلغت قيمة «ت» (19.833) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

3- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (393.346) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على أبعاد الهجرة غير الشرعية

معادلة النموذج:

$$\text{بعد الهجرة غير الشرعية} = 0.778 + 0.782 \times \text{بعد البطالة}$$

جدول رقم (27)
تحديد معنوية تأثير بعد البطالة على الهجرة غير الشرعية
باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد R ²	قيمة «ف» F. test		قيمة «ت» t. test		المعلّمة المقدرّة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
60.4%	**0.00	393.346	**0.01	5.823	0.782	الجزء الثابت
			**0.01	19.833	0.778	إجمالي بعد البطالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

ومن نموذج العلاقة الإندارجية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات الهجرة غير الشرعية، من خلال قياس مؤشرات بُعد البطالة، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:-

- كل زيادة في مؤشرات بعد البطالة قدرها (0.778) تؤدي إلى زيادة الهجرة غير الشرعية بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعد البطالة نسبة تأثير جيدة حيث بلغت (0.778)، على بعد الهجرة غير الشرعية ويعتبر هذا التأثير معنوي.
- يتم قبول الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين بعد البطالة والهجرة غير الشرعية

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بُعد الفقر على الهجرة غير الشرعية.
متغيرات الفرض:

- الفقر (متغير مستقل)
- الهجرة غير الشرعية (متغير تابع)
- تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط بين بعد الفقر والهجرة غير الشرعية:

يتضح من الجدول رقم (28) مايلي:

المتغيرات	معامل الارتباط (r)	مستوى المعنوية	النتيجة (الدلالة)
إجمالي: بعد الفقر والهجرة غير الشرعية	0.701	**0.1	دالة

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين بعد الفقر والهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.701) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression لقياس تأثير بعد الفقر والهجرة غير الشرعية.

1- معامل التحديد (R²)

نجد أن المتغير المستقل (إجمالي بعد الفقر) يفسر (49.1%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية). وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

2- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (بُعد الفقر)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (الهجرة غير الشرعية)، حيث بلغت قيمة «ت» (15.772) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

جدول رقم (29)
تحديد معنوية تأثير بعد الفقر على الهجرة غير الشرعية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط

معامل التحديد R ²	قيمة «ف» F. test		قيمة «ت» t. test		المعلّمة المقدرّة β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
49.1%	**0.01	248.745	**0.01	13.082	0.847	الجزء الثابت
			**0.01	15.772	0.701	إجمالي بعد الفقر

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). *دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

3- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (248.745) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على بعد الهجرة غير الشرعية

معادلة النموذج:

$$\text{بعد الهجرة غير الشرعية} = 0.701 + 0.847 \text{ بعد الفقر}$$

ومن نموذج العلاقة الانحدارية السابق، يمكن التنبؤ بدرجات الهجرة غير الشرعية من خلال قياس مؤشرات بعد الفقر، وتطبيق ذلك النموذج، وهو يدل على أن:-

- كل زيادة في مؤشرات الفقر قدرها (0.701) تؤدي إلى زيادة الهجرة غير الشرعية بمقدار واحد صحيح.
- من خلال نموذج الانحدار السابق فنجد ان معامل β (الارتباط) لبعده الفقر نسبة تأثير جيد حيث بلغ (0.701)، على بعد الهجرة غير الشرعية ويعتبر هذا التأثير معنوي.
- يتم قبول الفرض الإحصائي القائل بوجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين بعد الفقر والهجرة غير الشرعية

الانحدار المتعدد

ومن الفرضيات السابقة يمكن ان نؤكد إثبات الفرضية القائلة: باستخدام تحليل الانحدار المتعدد بوجود تآثر لأبعاد التمكين الاقتصادي للشباب (كمتغيرات مستقلة) متمثلة في أبعاده (الأمية – البطالة – الفقر) على الهجرة غير الشرعية (كمتغير تابع). وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد، لقياس هذه التأثيرات كل على حدة، وعمّا إذا كانت تلك التأثيرات جوهرية أم إنها غير دالة إحصائيًا.

تحليل الانحدار المتعدد Stepwise Multiple Regression

يتضح من الجدول رقم (30) ما يلي:

1- معامل ارتباط (r)

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين «التمكين الاقتصادي للشباب والهجرة غير الشرعية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.825) بمستوى معنوية أقل من (0.01).

2- معامل التحديد (R^2)

نجد أن المتغيرات المستقلة لإجمالي أبعاد (التمكين الاقتصادي للشباب)، تفسر (68%) من التغير الكلي في المتغير التابع المتمثل في الهجرة غير الشرعية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل.

باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغيرات المستقلة، عناصر التمكين الاقتصادي للشباب والمتمثلة في أهم العناصر تأثيرا (البطالة- الأمية – الفقر)، ذات تأثير معنوي على الهجرة غير الشرعية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05). حيث بلغت قيم البيتا « β » (7.844)، (4.81)، (3.370) على التوالي.

بمعنى التأثير القوى والفعال لمعظم أبعاد عناصر التمكين الاقتصادي

جدول رقم (30)

تحديد معنوية أهم عناصر التمكين الاقتصادي للشباب تأثيرا على الهجرة غير الشرعية باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

r	R^2	F. test		t. test		المعلمة المقدره β_i	المتغير المستقل
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية		
0.825	%68	181.622	**0.001	5.063	**0.01	0.616	الجزء الثابت
				4.81	**0.01	0.282	1- الأمية
				7.844	**0.01	0.438	2- البطالة
				3.370	**0.01	0.187	3- الفقر

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). * دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

للشباب ولكن هذه التأثيرات متفاوتة على الهجرة غير الشرعية حيث إن عامل البطالة هو الأكثر تأثيراً و يليه الأمية ثم الفقر

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

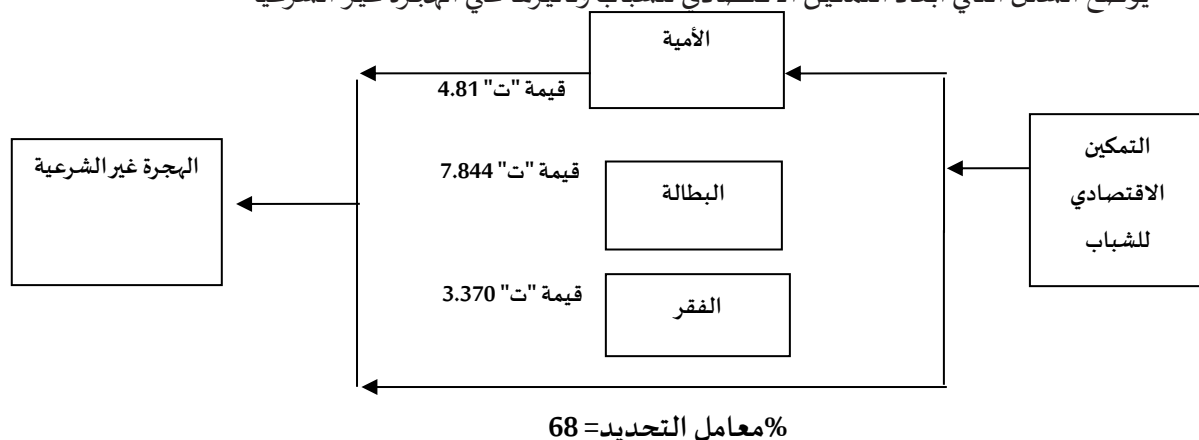
لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (181.622) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.01)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على الهجرة غير الشرعية.

5- معادلة النموذج:

$$\text{الهجرة غير الشرعية} = 0.282 \text{ الأمية} + 0.438 \text{ البطالة} + 0.187 \text{ الفقر}$$

مما يدلنا على التأثير الدال والفعال لمعظم المتغيرات المستقلة عناصر التمكين الاقتصادي للشباب على الهجرة غير الشرعية

يوضح الشكل التالي أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب وتأثيرها على الهجرة غير الشرعية



وهذه مؤشرات مهمة تدل على درجة تأثير كل عامل مستقل من (أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب)، بذاته على الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية

الفرض الثاني: توجد اختلافات جوهرية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

1- النوع

تم استخدام اختبار «ت» لعينتين مستقلتين، لقياس معنوية الفروق طبقاً للمتغيرات محل الدراسة فإذا كان مستوى المعنوية أقل من (0.05)، دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، دل على عدم وجود فروق ذات تأثير معنوي.

يتضح من الجدول رقم (31) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير عينة الدراسة (النوع) وفقاً لإجمالي (أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب) حيث بلغت قيمة «ت» (1.829)، عند مستوى معنوية أكبر (0.05).

- مما يدلنا على التوافق في الآراء بين متغير النوع

جدول رقم (31)

اختبار «ت» لقياس معنوية الفروق بين استجابات عينة الدراسة لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير النوع

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-إجمالي: أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب	ذكر	246	3.45	0.29	1.829	0.40	غير دالة
	انثى	14	2.38	0.33			

2- العمر

جدول رقم (32)
اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية الفروق لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (العمر)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى الدلالة	المعنوية
- إجمالي: أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب	أقل من 20 سنة	37	3.43	0.24	1.399	0.24	غير دالة
	من 20-30 سنة	156	3.47	0.29			
	أكثر من 30 سنة	67	3.40	0.34			

تم استخدام اختبار «ف» تحليل التباين احادي الاتجاه لأكثر من عينتين مستقلتين، لقياس معنوية الفروق طبقا للمتغيرات محل الدراسة فإذا كان مستوى المعنوية أقل من (0.05)، دل على وجود فروق ذات تأثير معنوي، وإذا كان مستوى المعنوية اكبر من (0.05)، دل على عدم وجود فروق ذات تأثير معنوي.

جدول رقم (33)

اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية الفروق لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (المؤهل التعليمي)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى الدلالة	المعنوية
- إجمالي: أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب	أمي	117	3.46	0.31	1.479	0.69	غير دالة
	أقل من المتوسط	90	3.42	0.29			
	متوسط	40	3.47	0.25			
	عالي	13	3.45	0.30			

يتضح من الجدول رقم (32)

ما يلي:

لا توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقا لآراءهم باختلاف متغير (العمر)، نحو أبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، حيث بلغت قيمة «ف» (1.399)، عند مستوى معنوية اكبر من (0.05).

جدول رقم (34)

اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية الفروق لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (مستوى الدخل)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى الدلالة	المعنوية
- إجمالي: أبعاد دور التمكين الاقتصادي للشباب	معدم	131	3.45	0.29	1.609	0.69	غير دالة
	منخفض الدخل	115	3.43	0.31			
	متوسط الدخل	14	3.58	0.17			

3- المؤهل التعليمي

تم استخدام اختبار «ف» تحليل التباين احادي الاتجاه، ويتضح من الجدول رقم (33) ما يلي: لا توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقا لآراءهم باختلاف متغير (المؤهل التعليمي)، نحو أبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)،

حيث بلغت قيمة «ف» (1.479)، عند مستوى معنوية اكبر من (0.05).

4- مستوى الدخل

تم استخدام اختبار «ف» تحليل التباين احادي الاتجاه، ويتضح من الجدول رقم (34) ما يلي:

لا توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقا لآراءهم باختلاف متغير (مستوى الدخل)، نحو أبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، حيث بلغت قيمة «ف» (1.609)، عند مستوى معنوية اكبر من (0.05).

إثبات الفرض:

يتم قبول الفرض العدمي القائل بعدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقا لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

جدول رقم (35)

اختبار «ت» لقياس معنوية الفروق بين استجابات عينة الدراسة لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير النوع

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-إجمالي: بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية	ذكر	246	3.81	0.27	6.337	*0.02	دالة
	انثى	14	2.32	0.36			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (36)

اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية الفروق لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (العمر)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
- إجمالي: بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية	أقل من 20 سنة	37	3.38	0.26	9.089	*0.03	دالة
	من 20-30 سنة	156	3.83	0.27			
	أكثر من 30 سنة	67	3.65	0.31			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (37)

اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية الفروق لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (المؤهل التعليمي)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-إجمالي: بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية	أمي	117	3.41	0.31	4.229	*0.05	دالة
	أقل من المتوسط	90	3.78	0.29			
	متوسط	40	3.56	0.25			
	عالي	13	3.21	0.30			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). * دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

جدول رقم (38)

اختبار تحليل التباين احادي الاتجاه «ف» لقياس معنوية لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) باختلاف متغير (مستوى الدخل)

الأبعاد	التوزيع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	القرار	
						مستوى المعنوية	الدلالة
-إجمالي: بعد الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية	معدم	131	3.61	0.29	4.547	*0.03	دالة
	منخفض الدخل	115	3.57	0.28			
	متوسط الدخل	14	3.28	0.17			

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05).

الفرض الثالث: توجد اختلافات جوهرية لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

1- النوع

تم استخدام اختبار «ت» لعينتين مستقلتين، ويتضح من الجدول رقم (35) ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير عينة الدراسة (النوع) وفقاً لإجمالي بعد (الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) حيث بلغت قيمة «ت» (6.337)، عند مستوى معنوية أقل (0.05) لصالح الذكور بمتوسط حسابي (3.81)، مقابل متوسط حسابي للإناث (2.32).

2- العمر

تم استخدام اختبار «ف» لتحليل التباين احادي الاتجاه لأكثر من عينتين مستقلتين، ويتضح من الجدول رقم (36) ما يلي:

توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقاً لأهم باختلاف متغير (العمر)، نحو بُعد (الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، حيث بلغت قيمة «ف» (9.089)، عند مستوى معنوية أقل من (0.05) لصالح الفئات العمرية (من 20-30 سنة)، (أكثر من 30 سنة)، (أقل من 20 سنة)، بمتوسطات حسابية (3.83)، (3.65)، (3.38).

3- المؤهل التعليمي

تم استخدام اختبار «ف» لتحليل التباين احادي الاتجاه، ويتضح من الجدول رقم (37) ما يلي:

توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقصي وفقا لآراءهم باختلاف متغير (المؤهل التعليمي)، نحو بعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، حيث بلغت قيمة «ف» (4.229)، عند مستوى معنوية أقل من (0.05). لصالح فئات المؤهل (أقل من المتوسط)، (متوسط)، (أمي)، (عالي)، بمتوسطات حسابية (3.78)، (3.56)، (3.41)، (3.21).

4- مستوى الدخل

تم استخدام اختبار «ف» تحليل التباين احادى الاتجاه، ويتضح من الجدول رقم (38) ما يلي:

توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقصي وفقا لآراءهم باختلاف متغير (مستوى الدخل)، نحو بعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، حيث بلغت قيمة «ف» (4.547)، عند مستوى معنوية أقل من (0.05). لصالح لفئات الدخل (معدم)، (منخفض الدخل)، (متوسط الدخل)، بمتوسطات حسابية (3.61)، (3.57)، (3.28).

إثبات الفرض:

يتم قبول الفرض الإحصائي البديل القائل بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقا لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل).

المحور السادس: النتائج والتوصيات المقترحة للتمكين الاقتصادي للشباب للحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية:
خلاصة النتائج والتوصيات:

فيما يلي عرض لنتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها:

خلاصة النتائج:

الفرض الأول للبحث: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التمكين الاقتصادي للشباب في الحد من الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية.

تم قبول صحة الفرض الأول للبحث بناءً على نتائج الدراسة الميدانية للشباب الذين لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية وللخارج وتم التوصل إليها من نتائج الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الأمية على الهجرة غير الشرعية.

وتم قبول صحة الفرض الفرعي الأول حيث تبين تأثير بعد الأمية على ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث إن الأمية هي سبب عدم الالتحاق بالعمل، والمساهمة في دخل الأسرة سبب ترك المدرسة وبالتالي ضعف التعليم كان سبب في عدم التحاق بعمل مناسب.

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد البطالة على الهجرة غير الشرعية.

وتم قبول صحة الفرض الفرعي الثاني حيث تبين تأثير بعد البطالة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث إن سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين، وعدم قبول سوق العمل للخريجين بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية بين بعد الفقر على الهجرة غير الشرعية.

وتم قبول صحة الفرض الفرعي الثالث حيث تبين تأثير بعد الفقر على ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث إن ضعف التعليم سبب رئيس في مشكلة الفقر، والبرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء، كما يوجد ظروف خارجة عن إرادة عينه البحث للخروج من الفقر، من أسباب التفكير في الهجرة غير الشرعية الفقر.

الفرض الثاني للبحث: توجد اختلافات جوهرية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

تم رفض الفرض القائل بعدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد (دور التمكين الاقتصادي للشباب الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

الفرض الثالث للبحث: توجد اختلافات جوهرية لبعدها (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل)

وتم قبول صحة الفرض الثالث حيث تبين وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية لأبعاد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية)، طبقاً لخصائصهم الديموجرافية (النوع - السن - المؤهل التعليمي - مستوى الدخل) كما يتضح من الأتي:

- بالنسبة للنوع تبين ما يلي: توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بمتغير عينة الدراسة (النوع) وفقاً لإجمالي بُعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) لصالح الذكور.
- بالنسبة للعمر تبين ما يلي: توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقاً لآراءهم باختلاف متغير (العمر)، نحو بُعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) لصالح الفئات العمرية (من 20-30 سنة).
- بالنسبة للمؤهل التعليمي تبين ما يلي: توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقاً لآراءهم باختلاف متغير (المؤهل التعليمي)، نحو بُعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) لصالح فئات المؤهل (أقل من المتوسط)، (متوسط)، (أعلى).
- بالنسبة للمستوى الدخل تبين ما يلي: توجد اختلافات معنوية بين اتجاهات المستقضي وفقاً لآراءهم باختلاف متغير (مستوى الدخل)، نحو بُعد (الهجرة غير الشرعية في جمهورية مصر العربية) لصالح لفئات الدخل (معدوم)، (منخفض الدخل)، (متوسط الدخل).

التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الميدانية من نتائج تم وضع التوصيات التالية للتمكين الاقتصادي للشباب للحد من الهجرة غير الشرعية:

أولاً: توصيات خاصة ببعد الأمية للحد من الهجرة غير الشرعية:

- 1- تطوير محتوى وبرامج محو الأمية بحيث يلبي الاحتياجات التعليمية المختلفة للاميين بحسب رغبات وحاجات المناطق المختلفة.
- 2- العمل على تأهيل الأميين من خلال مراكز التأهيل المهني.
- 3- العمل على توفير فرص عمل مناسبة لمن انهموا البرامج التعليمية والتدريبية.

ثانياً: توصيات خاصة ببعد البطالة للحد من الهجرة غير الشرعية:

- 1- ضرورة الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل، والتنسيق مع القطاع الخاص لتبني مشروعات خريجي الجامعات، ودعمهم في إقامة مشروعات خاصة.
- 2- اهتمام الدولة بتوفير مشروعات تستوعب طاقات الشباب ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.
- 3- تفعيل دور الجمعيات الأهلية في توفير فرص العمل للحد من الهجرة غير الشرعية من خلال:
 - أ- يمكن للجمعيات الأهلية توفير فرص عمل بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية (منصة المشروعات الصغيرة - مشروعات) وذلك من خلال ما يلي:
 - ب- إتاحة كافة الخدمات والمعلومات للبدء في تنفيذ المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر أو تطوير مشروعات قائمة.

- ج- تقديم تسهيلات إئتمانية لشباب الخريجين وأصحاب المؤهلات المتوسطة وأصحاب شهادات محو الأمية لإقامة مشروعات صغيرة تساهم في التشغيل وتزيد من النمو الاقتصادي.
- د- الاهتمام بتدريب الشباب بما يتناسب مع طبيعة مشروعاتهم.

ثالثاً: توصيات خاصة ببعدها الفقر للحد من الهجرة غير الشرعية:

- 1- يمكن للجمعيات الأهلية تخفيض معدلات الفقر من خلال:
 - أ- تدعيم الشباب من خلال التوجيه لمصادر تمويل المشروعات الصغيرة للمساعدة في توليد الدخل لمواجهة الفقر والتخفيف من حدته.
 - ب- القيام بحملة إعلامية مصممة جيداً من خلال الجمعيات الأهلية تهدف إلى تغيير فكر الفئات المختلفة في المجتمع تجاه التوظيف بالقطاع الحكومي.
 - ج- رفع مستوى التنسيق بين الجمعيات الأهلية لتسهيل عملهما في الوصول إلى الفئات المحتاجة والمهمشة.
- 2- زيادة الاستثمارات الموجهة إلى التعليم من خلال:
 - أ- تشجيع المشاركة المجتمعية والبحث الدائم عن حلول ابتكارية لحل مشكلات التعليم لدعمه وتطويره.
 - ب- تطوير نظام التعليم بما يستجيب لمتطلبات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
 - ج- دمج بنك المعرفة المصري في العملية التعليمية بمختلف مراحل التعليم، بحيث يكسب الطلاب القدرة على البحث عن المعلومات، وحل المشكلات باستخدام مختلف مصادر المعرفة.
 - د- مواجهة مشكلات كثافة الفصول من خلال دمج التكنولوجيا في المدارس واستخدام استراتيجيات التعليم الإلكتروني المدمج.
 - هـ- الاهتمام بالتدريب المستمر للمعلمين على الأساليب الحديثة في التدريس.
 - و- التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية لإتاحة الفرصة أمام الأعداد المتزايدة من الطلاب وتخفيف العبء عن الجامعات الحكومية.
 - ز- أن تركز العملية التعليمية على تنمية المهارات التي تؤدي إلى اكتساب الطلاب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات لتواكب متطلبات سوق العمل.
- 3- دعم الاستقرار الاقتصادي للشباب من خلال الدعم المباشر للشباب لزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.
- 4- الإجراءات المباشرة لمواجهة المشكلة الاقتصادية وتخفيف مشكلة الفقر وتحسين مستوى المعيشة:
 - أ- تقديم مساعدات مباشرة للفقراء عينية ونقدية من خلال وزارة التضامن الاجتماعي.
 - ب- رعاية صحية مجانية من خلال الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة.
 - ج- إعادة هيكلة منظومة الأجور في مصر لتوفير حياة كريمة للمواطن المصري.
 - د- إنشاء مراكز تدريب للخريجين العاطلين وتحويلهم إلى عمالة ماهرة.
 - هـ- جذب رؤوس أموال المصريين العاملين في الخارج لعمل مشروعات استثمارية تخدم الاقتصاد المصري مع تذليل أي عقبات تعترضهم وتحفيزهم بالإعفاءات الضريبية.

رابعاً: توصيات خاصة للحد من الهجرة غير الشرعية:

- 1- تنفيذ برامج توعيه للشباب من خلال الجمعيات الأهلية للحد من فكرة الهجرة غير الشرعية.
- 2- التركيز على الجوانب التربوية وعلى المواطنة في البرامج المدرسية لتحفيز الشباب على التعلق بوطنهم.
- 3- توفير فرص عمل مناسبة للشباب مع ضمان العدالة في الأجور.
- 4- تنفيذ حملات إعلامية دورية من خلال وسائل الإعلام المختلفة عن مخاطر الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- أبو غانم، محمد محمود مساعد. (2014). جريمة التهريب المنظم للهجرة غير المشروعة مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية، *رسالة دكتوراه*، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- أحمد، فريحة. (2011). *الآليات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي لمواجهة الهجرة غير الشرعية*. الجزائر، كلية الحقوق، جامعة محمد خبقر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). مصرف أرقام، ص 114.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2017). الكتاب السنوي الإحصائي، سبتمبر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2017). مصرف أرقام، ص 113، 115.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، 2018، ص 22.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2018). مصرف أرقام، مارس، ص 46.
- المركز الديموجرافي بالقاهرة، الشباب في مصر. (2003). مايو، ص 16.
- الملط، على. (2018). *مصر: خطوات جادة لمكافحة الهجرة غير الشرعية*، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 2018. www.sis.gov.eg
- رشيد، ساعد. (2012). «واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني»، كلية الحقوق والعلوم السياسية، *رسالة ماجستير*، الجزائر.
- شحات، حساني. (2016). *آليات التصدي للهجرة الغير شرعية*، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، elbadil.apss.org.
- شعبان، حمدي. (2007). *الهجرة غير المشروعة: الضرورة والحاجة*. القاهرة، مركز الإعلام الأمني.
- عبود، عبد الله على. (2016). «الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة»، *مجلة الشريعة والقانون*، ع 65، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ابريل، ص 188.
- قنديل، أماني. (2006). *تقييم انعكاسات المجلس القومي للمرأة في المجتمع المصري*. المجلس القومي للمرأة، القاهرة. ط 2.
- مركز معلومات الهيئة العامة لتعليم الكبار.
- وزارة التخطيط. (2017). *تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2016، 2017*، القاهرة، جمهورية مصر العربية. ص 10.
- يوروميد للهجرة. (2011). *الهجرة النسائية بين دول البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي*، الإدارة العامة للمعونة الأوروبية للتنمية والتعاون.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Accpimandtin.gov.eg.
- Elder, Sara. (2009). *ILO School- to – Work Transition Survey: A Methodological Guide: Module 2*. International Labour Office (ILO), Geneva.
- Hanson, Gordon H. (2009). *The Economics and Policy of Illegal Immigration in the United States*. Irwin S. Kirsch and others, «Adult literary in America», National Center for education statistics, third Edition, April 2002
- Kabeer, Naila. (2005). «Gender Equality and Women's Empowerment: A critical Analysis of The Third Millennium Development Goal», *Lindon Schad of Economics*, Vol. 13, No. 1, March.

- Nccpimandtip.gov.eg
- OECD .(2011). **Women's Economic Empowerment**, Organization for Economic Cooperation and Development, OECD, April, p. 6.
- Rose, Max and Esteban Ortiz. (2017). «Global Extreme Poverty», **Our World in Data**, March.
- Sassen, Saskia. (1988). **The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow**. Cambridge University Press, United Kingdom, p. 3536.
- UNDP. (2006). **Poverty in Focus**. United Nations Development Program, United States of America December, p.3.
- www.sis.giv.cg.
- www.egymig.net/en.
- www.ncscr.org.eg/
- www.pollingreport.com/immigration.htm.Nov.2018845.

قائمة استقصاء

موجهة للشباب الذين لم يتمكنوا من الهجرة غير الشرعية للخارج

يرجى وضع علامة (√) أمام كل عبارة من العبارات التالية في الخانة التي تعبر عن رأيكم في هذه العبارة:

م	العبارات	موافق بشدة (5)	موافق (4)	موافق إلى حد ما (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
(1)	الأمية سبباً في عدم التحاقي بمهنة معينه.					
(2)	كثرة المتعلمين المتعطلين سبباً في تركي للمدرسة.					
(3)	المساهمة في دخل الأسرة سبب تركي للمدرسة.					
(4)	العائد المادي من الحرفة أفضل من العائد من التعليم.					
(5)	تعلم حرفة أحسن من أن أتعلم من جديد في فصول محو الأمية.					
(6)	ضعف تعليمي سبب في عدم التحاقي بعمل مناسب.					
(7)	البطالة سبب في تفكيري في الهجرة غير الشرعية.					
(8)	سوق العمل محدود مقابل وجود عدد كبير من الخريجين.					
(9)	عدم قبول سوق العمل لي بسبب أن مناهج التعليم لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل.					
(10)	قلة التدريب بالمدارس والجامعات لتأهيلي لها دور في البطالة.					
(11)	ضعف تعليمي سبب رئيس في مشكلة الفقر					
(12)	البرامج الحكومية تحاول تحسين حالة الفقراء.					
(13)	الفقر سبب من أسباب جعلني أفكر في الهجرة غير الشرعية.					
(14)	لا أعمل باجتهاد للخروج من دائرة الفقر.					
(15)	يوجد ظروف خارجه عن إرادتي للخروج من الفقر.					
(16)	أدرك مخاطر الهجرة غير الشرعية					
(17)	للإعلام دور كافي في توعيتك بمخاطر الهجرة غير الشرعية					
(18)	الهجرة غير الشرعية هي الحل الأمثل لحل مشكلاتي.					
(19)	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية الحصول على فرصة عمل مناسبة لي.					
(20)	أحدى أسباب الهجرة غير الشرعية سوء الأحوال الاقتصادية					
(21)	يوجد توعية لي على الاعتداءات التي تحدث أثناء الهجرة غير الشرعية لي.					
(22)	أوافق على وجود رقابة لمنع الهجرة غير الشرعية.					
(23)	كنت أرغب في هجرة دائمة وعدم العودة للوطن.					
(24)	تقوم الحكومة المصرية بإقامة مشروعات استثمارية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.					
(25)	تقوم الحكومة المصرية بتوفير فرص عمل للشباب للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.					

The Role of Economic Empowerment of Youth in Reducing Illegal Immigration in Arab Republic of Egypt A Field Study

Dr. Dalia Adel El Ziadi

Economics Lecturer

Faculty of Commerce - Ain Shams University

Arab Republic of Egypt

Abstract

The Researcher made a field study study on the role of economic empowerment of youth in reducing the illegal immigration in Arab Republic of Egypt. The research dealt with the following axis: the historical development and economic theories related to illegal immigration, the fact of economic empowerment in Egypt, the fact of illegal immigration in Egypt and its reasons and the methods of controlling illegal immigration in Egypt.

A field study was made on individuals who were not able to immigrate illegally. The number of actual sample individuals of youth are (260 individuals). The following descriptive statistical methods are used: The internal coherence coefficient, vaccronbach coefficient, the arithmetic mean and standard deviation. Also the following statistical deductive methods are used: the analysis of unidirectional variance, pearson correlation coefficient, simple regression analysis and multiple regression analysis.

The study reached the following results:

- The existence of moral effect of statistical function between the dimensions of economic empowerment of youth in reducing illegal immigration in Arab Republic of Egypt.
- There are no core difference between the dimensions of (the economic empowerment of youth in Arab Republic of Egypt) according to their demographic characteristics (sex – age – educational qualification – level of income).
- The existence of core difference of the dimensions (illegal immigration in Arab Republic of Egypt) according to their demographic characteristics (sex – age – educational qualification – income level).

Key Words: *Economic Empowerment – Illiteracy – Unemployment – Poverty – Illegal Immigration.*